

الرسائل الرئيسية

التعلم

لتحقيق الدور المنتظر من التعليم

لا شيء حتمي حول تدي مستوى التعلم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: حين يمثل تحسين التعلم أولوية، فمن الممكن تحقيق تقدّم كبير. فقد استطاعت جمهورية كوريا، التي بدأت مسيرتها في أوائل خمسينيات القرن الماضي كمجتمع مزقته الحروب ويعاني تدنيًا كبيرًا في معدلات معرفة القراءة والكتابة، أن تعمم بحلول عام 1995 الالتحاق بتعليم عالي الجودة حتى المرحلة الثانوية. وكان شبابها يحققون أعلى المستويات في تقييمات التعلم الدولية. وفاجأت فينتنام العالم عندما أظهرت نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) لعام 2012 أن مستوى أداء طلابها الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا يتساوى مع مستوى أداء نظرائهم الألمان رغم أن فينتنام أقل دخلًا بكثير. وحققت بيرو بين عامي 2009 و2015، بعض أسرع معدلات النمو في نواتج التعلم الإجمالية وذلك بفضل اتخاذ إجراءات منسّقة بشأن السياسات وإصلاح نظام التعليم. وفي ليبيريا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا، تحسّنت مهارات القراءة في الصفوف الدراسية الأولى تحسُّنًا كبيرًا خلال فترة زمنية قصيرة، وذلك نتيجة لتركيز الجهود المستندة إلى الأدلة.

الأبعاد الثلاثة لأزمة التعلم

أزمة التعلم لها أبعاد ثلاثة. **البعد الأول هو ضعف مخرجات التعلم ذاتها.** وكما ورد سابقًا، غالبًا لا يحدث التعلم الذي يتوقعه المرء في المدارس -سواء كانت التوقعات مبنية على مناهج دراسية رسمية أو احتياجات أصحاب العمل أو مجرد المنطق السليم- إن مستويات التعلم منخفضة، وليس فقط في البلدان الأشد فقرًا. فالكثير من الطلاب الذين يسجلون أداءً مرتفعًا في بعض البلدان المتوسطة الدخل (كالجزائر أو الجمهورية الدومينيكية أو كوسوفو) يأتي ترتيبهم في الربع الأدنى من الطلاب في بلد متوسط من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي

إن الالتحاق بالمدرسة لا يعني التعلم فعندما طُلب من تلاميذ بالصف الثالث الابتدائي في كينيا وترايا وأوغندا قراءة جملة بسيطة مثل "الكلب اسمه بوبي"، لم يفهم معناها ثلاثة أرباع التلاميذ. ولم يتمكن نحو ثلاثة أرباع التلاميذ في الصف الثالث في المناطق الريفية في الهند من حل مسألة حسابية لطرح أعداد مكوّنة من رقمين مثل 46 - 17، كما لم يتمكن نصفهم في الصف الخامس من حلّ هذه المسألة. ورغم تحسُّن مهارات البرازيليين الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا، فإنهم لن يصلوا، حتى إذا وصلوا التحسُّن بمعدلهم الحالي، خلال 75 عامًا إلى متوسط الدرجات في الرياضيات بالبلدان الغنية. وسيستغرق تحقيق ذلك في القراءة أكثر من ٢٦٠ عامًا. هذه جميعا بلدان قامت بقياس معدلات التعلم وأتاحت النتائج للجمهور، لكن في العديد من البلدان الأخرى لا تزال المشكلة خفية.

الالتحاق بالمدرسة دون تعلم لا يمثل فرصة ضائعة فحسب، بل يشكل أيضاً ظلماً عظيماً. فالأطفال الذين يفشل مجتمعهم في تحقيق ذلك هم الأشد احتياجاً إلى تعليم جيد للنجاح في حياتهم. وبدون التعلم، يفشل التعليم في القيام بدوره وتحقيق وعده على أكمل وجه كمحرك للقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. وغالباً ما تكون نواتج التعلم داخل البلدان أكثر سوءاً بين الفئات المحرومة. ففي أروغواي، مثلاً، تبلغ نسبة الأطفال الفقراء في الصف السادس الذين يتم تقييمهم على أنهم "غير أكفاء" في الرياضيات خمسة أضعاف نسبة نظرائهم الأثرياء. علاوةً على ذلك، تعكس هذه النتائج حال الأطفال والشباب الذين حالفهم الحظ في أن يلتحقوا بالمدرسة. فهناك كثيرون ليسوا ملتحقين حتى بالمدارس الابتدائية أو الثانوية، إذ يتسرّب من التعليم على الأرجح أفراد الفئات المحرومة -الأطفال الفقراء، الفتيات، الأطفال ذوو الإعاقات، الأقليات العرقية. وتشكل هذه النواقص الخطيرة معاً أزمة تعلم.

بنفس الصف في 14 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ذلك، يضيع الكثير من وقت التعلم بسبب تبيد الوقت داخل الصف في أنشطة أخرى أو بسبب غياب المعلمين. ففي سبعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وجدت فرق المسح خلال زيارات مفاجئة أجرتها مؤخراً أن واحداً من بين كل خمسة معلمين يتغيب عن الحضور إلى المدرسة، مع تغيب خمس آخر من المعلمين عن الصفوف رغم وجودهم داخل المدرسة. ليس المقصود من هذه الدراسات التشخيصية إلقاء اللوم على المعلمين، بل لفت الانتباه إلى كيفية تقويض الأنظمة التعليمية لعملية التعلم من خلال الفشل في مساندة المعلمين الذين يقفون في الخطوط الأمامية.

غالباً ما تقشل المدخلات في الوصول إلى الصفوف أو التأثير على عملية التعلم. يساوي الخطاب العام غالباً بين مشكلات جودة التعليم والفجوات في المدخلات، كنقص الكتب المدرسية أو تقنيات التعليم. ورغم أهمية تخصيص موارد كافية للتعليم، فإن نقص المدخلات لا يشكل سوى جزء صغير من أزمة التعلم. وأحد أسباب ذلك هو أن المدخلات لا تصل غالباً إلى الخطوط الأمامية. ففي سيراليون على سبيل المثال، تم توزيع الكتب المدرسية على المدارس، لكن عمليات التفتيش لأغراض المتابعة وجدت أن معظم هذه الكتب موضوع في الخزائن بدون استخدام. وبالمثل، يفشل الكثير من الإجراءات التداخلية التكنولوجية قبل وصولها إلى الصفوف، وحتى عند وصولها إليها فإنها غالباً لا تؤدي إلى تحسين مستوى التدريس أو التعلم. فقد واجهت مبادرة "جهاز كمبيوتر محمول لكل طفل في البرازيل تأخيراً في التنفيذ لعدة سنوات في العديد من الولايات. وحتى بعد مرور عام على وصول أجهزة الكمبيوتر المحمولة إلى الصفوف أفاد أكثر من 40% من المعلمين بأنهم لا يستخدمونها مطلقاً أو يستخدمونها في حالات نادرة في الأنشطة داخل الفصول.

سوء الإدارة والحوكمة غالباً يقوض جودة التعليم داخل المدارس. رغم أن القيادة المدرسية الفعالة لا تحسّن تعلم الطلاب بشكل مباشر، فإنها تقوم بذلك بشكل غير مباشر من خلال تدعيم أساليب التدريس وضمان الاستخدام الفعال للموارد. ويظهر التحليل الدقيق لممارسات الإدارة أن المدارس في البلدان النامية تعاني غالباً من سوء الإدارة مقارنةً بالمدارس في البلدان الأكثر ثراءً، أو حتى مقارنةً بشركات الصناعات التحويلية في بلدانها. وتعني القيادة المدرسية غير الفعالة أن مديري المدارس لا يشاركون بنشاط في مساعدة المعلمين على حل المشكلات، ولا يقدمون المشورة التعليمية، ولا يحددون أهدافاً تعطي الأولوية للتعلم. وفي حالات كثيرة، تقتصر

الوقت ذاته، يوجد تفاوت كبير في نواتج التعلم. ففي نهاية المرحلة الابتدائية لم يتمكن سوى 5% من الفتيات بين أفقر 20% من الأسر المعيشية في الكاميرون من تحقيق قدر كافٍ من التعلم لمواصلة الدراسة، مقابل 76% من الفتيات بين أغنى 20% من الأسر المعيشية. كما يسير التحسّن في عملية التعلم على مستوى نظام التعليم بوتيرة بطيئة غالباً. وفي الواقع، في جميع البلدان التي تشارك في جولات متعددة من اختبار (PISA) منذ عام 2003، كان التحسّن في متوسط درجات التصنيف الوطنية من جولة إلى أخرى صفراً في المتوسط.

البعد الثاني لأزمة التعلم هو أسبابها المباشرة التي تظهر في المدارس بطرق مختلفة توضح حيثيات العلاقة بين التدريس والتعلم. ويحدد تقرير عن التنمية في العالم 2018 أربع طرق رئيسية لحدوث ذلك:

يصل الأطفال إلى المدارس وهم غير مهيبين للتعلم. فسوء التغذية والمرض وانخفاض استثمار الآباء في تعليم أبنائهم والبيئات القاسية المرتبطة بالفقر تؤدي إلى تقويض عملية التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة. إذ يعاني 30% من الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية من التقرّم البدني، أي قصر طولهم بالنسبة لأعمارهم وهو ما يُعزى عادةً إلى سوء التغذية المزمن. ومع ضعف الأسس الإنمائية يصل العديد من الأطفال إلى المدرسة وهم غير مهيبين للاستفادة منها بشكل كامل، حيث تتخلف المهارات الإدراكية لدى الأطفال الفقراء بشكل كبير في السنوات التي تسبق المرحلة الابتدائية. وفي بعض البلدان، تتضاعف الفجوة بين قدرة الأطفال الأغنياء والفقراء (في الفئة العمرية 3-5) على التعرف على الحروف الأبجدية. كما تدفع الرسوم المدرسية وتكاليف الفرصة البديلة للتعليم إلى بقاء الكثير من الناشئة خارج التعليم، وتؤدي الأبعاد الاجتماعية للإقصاء، كالحواجز المرتبطة بنوع الجنس أو الإعاقة، إلى تفاقم هذه المشكلة. إن هذه الفجوات في المشاركة المدرسية تؤدي إلى اتساع الفجوة في مخرجات التعلم.

يفتقر المعلمون غالباً إلى المهارات أو الدافع للتدريس بشكل فعال. يمثل المعلم أهم عوامل التأثير في عملية التعلم بالمدارس. ففي الولايات المتحدة، يتعلم الطلاب الذين لديهم معلمون بارعون بمعدل ثلاث مرات أسرع مقارنةً بمن لديهم معلمون غير أكفاء؛ وقد تكون لنوعية المعلم أهمية أكبر في البلدان النامية. لكن معظم الأنظمة التعليمية لا تجذب المتقدمين الذين يتمتعون بخلفية تعليمية قوية ولا تدرّب المعلمين التدرّب الفعال. فعلى سبيل المثال، تقل درجات الطلاب البالغة أعمارهم 15 عاماً والذين يطمحون في العمل بالتدريس عن المتوسط للطلاب في اختبار (PISA) في جميع البلدان تقريباً. وإن أداء المعلم المتوسط بالصف السادس في اختبارات القراءة ليس أفضل من مستوى التلاميذ الأعلى أداءً

لهذه الإجراءات أن تسلط الضوء على الإقصاءات الخفية، وإثراء خيارات السياسات، وتتبع ما يتحقق من تقدم.

ثانياً، العمل بناءً على الأدلة لجعل المدارس تعمل لصالح المتعلمين.

- المدارس الممتازة هي التي تبني علاقات قوية بين التدريس والتعلم في الصفوف. ويفضل ابتكارات المعلمين والتطور في علوم المخ، انتشرت المعارف بشأن أنجح السبل لتعلم الطلاب. لكن الممارسات الشائعة في المدارس والمجتمعات المحلية تختلف اختلافاً حاداً في الغالب عن الممارسات التي توحى الأدلة بأنها واعدة للغاية.
- تستطيع البلدان استخدام الأدلة في سد هذه الفجوة وتحسين أداء المدارس. وهذه المجالات الرئيسية الثلاثة هي أفضل ما يمكن البدء منه:

- تهيئة المتعلمين. الحد من الإصابة بالتقزم وتعزيز تنمية المخ من خلال التغذية والتحفيز في سن مبكرة (كما في شيلي) لكي يستطيع الأطفال التعلم. ومساندة الأطفال المحرومين من خلال المنح لاستمرارهم في الدراسة (كما في كمبوديا).
- تزويد المعلمين بالمهارات والحوافز. اجتذاب الموهوبين ذوي المهارات للعمل بالتدريس (كما في فنلندا). واستخدام تدريب المعلمين المتكرر والمحدد مع الاستعانة بموجهين (كما في بعض البلدان الأفريقية) بدلاً من الوسائل غير المتكررة وغير الفعالة، وهي الأكثر شيوعاً.
- تركيز المدخلات والإدارة على التدريس والتعلم. استخدام وسائل تكنولوجية تساعد المعلمين على التدريس بطريقة تناسب مستوى الطالب (كما في دلهي بالهند). وتدعيم قدرات الإدارة المدرسية وصلاحياتها (كما في إندونيسيا)، بمن فيهم المديرين.

ثالثاً، التوفيق بين الأطراف الفاعلة لجعل النظام بأكمله يعمل لخدمة عملية التعلم.

- لن يكون لكل هذه الابتكارات داخل الصفوف تأثير كبير على الأرجح إذا حالت العوامل الفنية والسياسية على مستوى النظام دون التركيز على عملية التعلم. فحين تركز الأطراف الفاعلة الرئيسية على أهداف غير التعلم (مثل المكاسب السياسية أو الشخصية) أو تفتقر إلى القدرة على التنفيذ، فلن يتسنى استدامة حتى الابتكارات جيدة التصميم أو توسيع نطاقها. ومن ثم، فإن حشد جميع الأطراف ممن لديهم مصلحة في عملية التعلم معا عنصر بالغ الأهمية في إنجاح النظام برتمته.
- بمقدور البلدان الإفلات من شرك تدني مستوى التعلم بالعمل على ثلاثة أصعدة أثناء تنفيذ الإصلاحات:

- نشر المعلومات والمقاييس لإضفاء أهمية سياسية على عملية التعلم (كما فعل برنامج التقرير السنوي عن وضع التعليم

المدارس إلى أي قدر فعال من الاستقلالية، وتفشل المشاركة المجتمعية في التأثير على ما يحدث داخل الصفوف.

البعد الثالث للأزمة هو أسبابها الأكثر عمقاً داخل النظام.

فكل أوجه الخلل الموجودة في المدارس والمجتمعات المحلية مدفوعة بعوامل أكثر عمقا على مستوى نظام التعليم -غالباً غير ظاهرة- تدفع الأطراف الفاعلة الرئيسية بعيداً عن التركيز على عملية التعلم. وأحد أسباب ذلك هو أن إدارة نظام تعليمي بصورة فعالة تشكل تحديات فنية كبيرة: حيث يجب أن تكون أجزاء هذا النظام متوافقة مع عملية التعلم ومتسقة بعضها مع بعض، وتحتاج الأطراف الفاعلة على جميع المستويات إلى امتلاك القدرة اللازمة للتنفيذ بشكل جيد. لكن العديد من الأسباب الأكثر عمقا لأزمة التعلم هي ذات طبيعة سياسية. فالأطراف الفاعلة لديها مصالح تختلف عن الاهتمام بالتعلم. إذ يعمل السياسيون على الحفاظ على مواقعهم في السلطة، وهو ما قد يدفعهم إلى استهداف فئات معينة (جغرافية أو عرقية أو اقتصادية) من أجل تحصيل منافع. وقد يركز الموظفون الحكوميون على استمرار إرضاء السياسيين والمعلمين أكثر من تركيزهم على تعزيز تعلم الطلاب، أو قد يحاولون ببساطة حماية مناصبهم وربما يدفع السعي إلى التريح موزدي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص -سواء كتب مدرسية أو إنشاءات أو مستلزمات مدرسية- إلى دعم خيارات للسياسات تقوّض عملية التعلم. وحتى إن كان لديهم الحماس لدورهم وأداء رسالتهم، يحارب المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، من أجل الحفاظ على فرص عمل آمنة وحماية مصادر دخولهم. ولا يعني ذلك أن الأطراف الفاعلة المعنية بالتعليم لا تهتم بالتعلم، بل قد تبدو المصالح المتنافسة أكبر من تلك المتوافقة مع عملية التعلم. وقد تؤدي هذه التحديات الفنية والسياسية إلى إبقاء العديد من الأنظمة عالقةً في شرك تدني مستوى التعلم إلى جانب تدني المساءلة وارتفاع التفاوت.

ثلاثة تدابير تتعلق بالسياسات للتصدي لهذه الأزمة

لتحسين عملية التعلم، يجب على الدولة أن تقوم بتقييم مستوى التعلم لجعله هدفاً مهماً؛ والعمل بناءً على الأدلة لجعل المدارس تعمل لصالح المتعلمين؛ والتوفيق بين الأطراف الفاعلة لجعل النظام يعمل لخدمة التعلم.

أولاً، تقييم مستوى التعلم لجعله هدفاً مهماً.

- نصف البلدان فقط لديها مقاييس لقياس مستوى التعلم في نهاية المرحلتين الابتدائية والإعدادية -المتوسطة- المؤشرات المطلوبة لرصد ما يتحقق من تقدم نحو بلوغ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الخاصة بالتعلم. وأقل من ذلك لديها القدرة على تتبع مستوى التعلم مع مرور الوقت.
- تحتاج البلدان إلى تطبيق مجموعة من تقييمات الطلاب المصممة جيداً لمساعدة المعلمين في توجيه الطلاب، وتحسين إدارة النظام، وتركيز اهتمام المجتمع على التعلم. ويمكن

التعلم من أجل تحقيق الدور المنتظر من التعليم

إن مردود هذه الجهود هو تقديم تعليم موثوق لتحقيق النمو والتنمية. فتقديم التعليم بشكل جيد يؤدي إلى علاج مجموعة من العلال المجتمعية. ففيما يتعلق بالأفراد، يعزز التعليم فرص العمل ومستويات الدخل والصحة وكذلك الحد من الفقر. وفيما يتعلق بالمجتمعات، يقوم التعليم بدفع عجلة النمو الاقتصادي على المدى البعيد، وتحفيز الابتكار، وتدعيم المؤسسات، وتعزيز التماسك الاجتماعي. لكن كما تُظهر الأدلة المتزايدة، فإن المهارات المكتسبة من خلال التعليم، وليس مجرد قضاء سنوات في الدراسة، هي التي تدفع عجلة النمو وتؤهل الأفراد للعمل والحياة.

ستسمح الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التعلم للبلدان المعنية بجني منافع التعليم العديدة. فعلى سبيل المثال، فإن تحسين مستوى التعلم تحسناً متواضعاً، أي بما يرفع جميع الطلاب إلى مستوى الطالب المتوسط في البرازيل، يمكنه زيادة معدلات النمو السنوية على المدى البعيد في بلد متوسط الدخل مثل المكسيك أو تركيا نحو نقطتين مئويتين. ويزيد التغيير التكنولوجي السريع من أهمية هذه المهارات الأساسية لأنها هي التي تمكن العمال والمواطنين من سرعة التكيف مع الفرص الجديدة. وقد بدأ مختلف البلدان بالفعل المسيرة من خلال إلحاق الكثير من الأطفال والشباب بالمدارس. لكن حان الوقت الآن لتحقيق الدور المنتظر من التعليم من خلال تسريع وتيرة التعلم للجميع.

(ASER) وبرنامج أوزيو اللذان تقودهما منظمات غير حكومية في الهند وشرق أفريقيا).

- بناء تحالفات لتوجيه الحوافز السياسية نحو تعميم التعلم (كما فعلت شيلي في مرحلة مبكرة من إصلاحاتها التي استمرت لعقود، أو كما فعلت ماليزيا وتزانيا مؤخراً بالاشتراك مع "مختبرات" تعاونية على مستوى المجتمع لتصميم برامج الإصلاح).
- استخدام نهج مبتكرة ومعدلة لمعرفة أي النهج أكثر فاعلية في سياقها (كما فعلت بوروندي عند إعادة بناء قطاع التعليم بعد انتهاء الصراع).

ويمكن لهذه التدابير الثلاثة في مجال السياسات أن توفر مجتمعاً نظاماً تتسق مكوناته بعضها مع بعض وتتوافق فيه جميع العناصر مع عملية التعلم (الشكل 1). الاتساق والتوافق في عملية التعلم أمران ضروريان لضمان أن تؤتي استثمارات المجتمع في مجال التعليم ثمارها بشكل كامل. وبالنظر إلى عوائد التعليم الكثيرة-المالية وغير المالية للأفراد والمجتمعات على حد سواء- يتضح أن بعض البلدان بحاجة إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في مجال التعليم، لاسيما مع إتمام المزيد من التلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية والانتقال إلى مرحلة التعليم العالي. وفي الوقت ذاته، يجب على جميع البلدان تقريباً الإنفاق بصورة أكثر فاعلية. ففي مختلف البلدان، تتسم العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم ونواتج التعلم بالضعف، ولكن الاستثمارات السليمة يمكن أن تحقق نتائج جيدة. ويمكن لتمويل التعليم، إذا ما اقترن بالتدابير الموضحة هنا، أن يساعد في إخراج الأنظمة من شرك تدي مستوى التعلم وزيادة الفرص المتاحة.

الشكل 1: الاتساق والتوافق في عملية التعلم

